

تحقيق

جورج شاهين

نحو مواجهة أي طارئ، أيًا تكن مساعي الترسيم لبنان ينتظر الجواب الإسرائيلي من "فم" هوكشتاين

لا يبدو ان هناك خطوات حاسمة في شأن ملف ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، في انتظار مهمة الوسيط الاميركي عاموس هوكشتاين. فقد دخلت البلاد عتبة المهلة التي كانت قد حددت في منتصف ايلول لانجاز التفاهم بين لبنان واسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، ايدانا ببدء اسرائيل باستخراج النفط والغاز في مقابل استئناف لبنان لعمليات الاستكشاف في البلوكات الجنوبية

المصغر المكلف بملف الترسيم الذي عقد اجتماعا طارئا في اليوم الثاني للزيارة (2 آب 2022) من دون ان يتم اعلان اي موقف رسمي من الطرح اللبناني، وهو ما ترك الساحة مفتوحة امام مجموعة من السيناريوهات المتناقضة التي تحاكي مشاريع الرد الاسرائيلي بما حملته من تناقضات.

على وقع حملة اسرائيلية اعلامية قادتها المعارضة، وقالت ان الحكومة الاسرائيلية تخلت عن حقوق لها امام الجانب اللبناني نزولا عند تهديدات حزب الله، قيل حسب التسريبات - المجهولة المصدر - ان الجانب الاسرائيلي رفض العرض اللبناني بصيغته النهائية، وقال آخر انه لم يوافق

قبل ان ينهي هوكشتاين زيارته الاخيرة الى لبنان بقاء جمعه ووزير الخارجية عبدالله بو حبيب عصر الاول من آب الماضي، كان اثنان من فريق عمله قد شاركوا في اجتماع مع فريق من المتخصصين اللبنانيين من عسكريين ومدنيين لصياغة الموقف اللبناني النهائي الذي تبلغه شفها من كبار المسؤولين في اللقاء الموسع الاول من نوعه منذ ان كلف بمهمته مطلع العام الماضي بغية نقله "موثقا" الى الجانب الاسرائيلي قبل ان يتوجه ليلا الى تل ابيب. منذ تلك اللحظة، لم يعلن عن اي لقاء رسمي عقده هوكشتاين مع المسؤولين الاسرائيليين، خصوصا قبل وبعد الاجتماع الطارئ لفريق الحكومة الاسرائيلية

لا يزال لبنان ينتظر عودة الوسيط الاميركي لمعرفة الرد الاسرائيلي المطلوب من فمه شخصيا على الطرح اللبناني الاخير الذي حملته الى تل ابيب في الاول من اب الماضي، في اعقاب الزيارة التي قام بها الى بيروت، والتقى خلالها كلا من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الذين ابلغوه الموقف اللبناني الموحد من اقتراحه في شأن "الخط المتعرج" الذي يعطي لبنان حقل قانا كاملا، ويصحح الاعوجاج في الخط المستقيم من زاوية الحقل الجنوبية الى النقطة 23 مرورا بحدود البلوكين 8 و9 كما رسمها لبنان من قبل.



على ثقة بأن على الجانبين عدم الركون الى اي طرح او مشروع لا يتقدم به الطرفان رسميا ويكون هو ثالثهما. وذلك من اجل حماية مهمته وضمان التوصل الى التفاهم الذي كان يتوقعه قبل ايلول الجاري، من اجل اطلاق المراحل اللاحقة لاستخراج النفط من كاريش ونقله في اتجاه الدول الاوروبية وليطلق لبنان عمليات الاستكشاف التي تقرر تمديد العمل بها من وزارة الطاقة حتى 15 كانون الاول المقبل.

في غياب اي تطور يمكن ان تحمله الايام المقبلة فان لبنان ينتظر الموقف الاسرائيلي متمسكا بثوابته التي حددها في الزيارة الاخيرة لهوكشتاين، وانه على استعداد لمواجهة اي طارئ ايا تكن نتائجه، ايجابية ام سلبية. فالرهان كان وسيبقى على المفاوضات غير المباشرة التي يقوم بها الوسيط الاميركي وتستضيفها قيادة اليونيفيل وليس هناك من الية اخرى في انتظار اي جديد.

” ليس هناك من اليه غير تلك التي يدبرها الوسيط الاميركي “

التي يتزعمها الرئيس السابق للحكومة بنيامين نتانياهو.

تزامنا، اعلن عن زيارة مفاجئة لهوكشتاين الى اسرائيل لم تتأكد وقائعها (8 آب 2022) من اجل تدارك الموقف ومعالجة الوضع الطارئ، لكن سرعان ما تبددت هذه الاجواء وتبادل الموفد الاميركي الاتصالات مع الجانب اللبناني مؤكدا عدم صحة اي من هذه السيناريوهات المتداولة، ومتمنيا ان لا يبني المفاوضات اللبنانية اي موقف رسمي من اي طرح ما لم يكن هو ناقله. ولفت الى ان جهوده ما زالت مستمرة من اجل توفير الجواب الاسرائيلي الايجابي، فهو

على ترك حقل قانا للبنان كاملا، وهو لا يزال يصر على تعديل الخط المستقيم على حدود البلوك رقم 8 في محاذاة النقطة 23 التي تشكل مثلث الحدود للمناطق الاقتصادية الثلاثة اللبنانية - القبرصية - الاسرائيلية بغية وضع اليد على جزء من من جنوب - غرب البلوك المستهدف، الذي سيستخدم لتمير خط الغاز المصري - الاسرائيلي - القبرصي في اتجاه اليونان ودول الجنوب الاوروبي.

لم تقتصر السيناريوهات المزعومة المتداولة على هاتين الروايتين فقاتل ثالثة ان الجانب الاسرائيلي الذي كان منشغلا باحداث غرة طلب من الجانب الاميركي التريث في تقديم جوابه الى لبنان، وتأجيل البحث في عملية الترسيم كاملة الى ما بعد انتخابات الكنيست المقررة مطلع الخريف، بحجة ان الحكومة الحالية عاجزة على ابواب الانتخابات المقبلة - التي تجري استثنائيا للمرة الخامسة في اقل من عامين - عن المواجهة مع المعارضة



وسام شباط: أمامنا فرصة نادرة قبل الانتقال إلى الطاقة النظيفة

من اجراءات في هذا القطاع؟ وهل حققتم اي مردود مالي مسبقاً؟

□ قطاع النفط والغاز له القدرة على العمل في مناطق ترتفع فيها المخاطر السياسية والجيوسياسية والامنية، ويمكنه التأقلم معها في اي بقعة. ويقدر ما هو متوافر من وسائل للمواجهة تخصص لها الاستثمارات المناسبة. فجميع الشركات تقيس في حساباتها حجم المخاطر الموجودة فوق الارض كما تحتها، حيث الثروة وهي تقودها الى الاستثمار من عدمه. نحن في لبنان بات لدينا تقدير لحجم المخاطر الجيولوجية والتقنية نتيجة العمل الدؤوب الذي قامت به الهيئة منذ عامي 2012 و2013 عندما انجزنا المسوحات الثنائية والثلاثية البعد وتحليل بياناتها. عند الاعلان عن دورة التراخيص وضعت هذه المسوحات في تصرف الشركات الراغبة في دراسة فرص الاستثمار عند شرائها رخصة للحصول على بيانات المسوحات الزلزالية، وهي عملية وفرت لنا عائدات مالية كبيرة سبقت القيام بأي خطوة انتاجية، فقد حققنا لتاريخه مبلغ 45 مليون دولار هي حصيلة بيع هذه المسوحات ولا تشكل مصاريفنا سوى جزء بسيط منها.

■ الى اي درجة تعتقد ان الهيئة جاهزة لملاقة اي تطور يمكن ان تنتهي اليه عمليات الاستكشاف من جديد؟

□ انعكس الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان سلباً على تحضيراتنا، ونحن نعاني من هجرة كبيرة للقدرات البشرية الكفية في الهيئة كما في كل القطاع العام. وان 60% من الكادر التقني في الهيئة انتقل اخيراً الى العمل في القطاع الخاص بسبب ما توافر لهم من فرص عمل افضل. لكننا وفي الحد الأدنى الذي ما زلنا قادرين على مواكبة العقود الموقعة في البلوكين 4 و9. وان استؤنفت عمليات الاستكشاف واطلقنا دورة تراخيص جديدة على نطاق اوسع، فمن الضروري اعادة النظر بالموارد المؤمنة لنا ومعها الكادر البشري المطلوب لمواكبة الاعمال عند انطلاقها فور انجاز عملية ترسيم الحدود. واجهتنا تحديات اخرى بعدما تأخرنا في اطلاق المراسيم التطبيقية لدورة التراخيص الاولى 4 سنوات، وهو ما ادى الى تراجع اهتمام

اكاد عضو هيئة قطاع البترول المهندس وسام شباط ان لبنان جاهز لاستئناف البحث عن الثروة النفطية في البلوكين 4 و9 قبل التوسع في اتجاه الابار الاستكشافية المقبلة. واعتبر ان عملية الترسيم ستعيد الشركات الدولية الى بحرنا بعد زوال المخاطر الاستثمارية، مشيراً الى ان "امامنا فرصة تمتد من 40 الى 50 سنة لجذب الشركات للاستثمار في لبنان" المهندس شباط تحدث الى "الامن العام" عن مدى جهود الهيئة وما قامت به وما ينتظرها من مهام.

■ ما هو مدى جهود هيئة ادارة قطاع البترول لمواجهة ما يجري على الساحة النفطية؟

□ تأسست هيئة قطاع البترول بموجب قانون الموارد البترولية في المياه اللبنانية الذي صدر تحت الرقم 132 في العام 2010 وتأخر صدور المرسوم التطبيقي للقانون عامين الى ان صدر تحت رقم 2012/7968. وهو الذي شكل الاطار القانوني لعمل الهيئة وحدد مهامها التي تختصر بالرقابة والادارة والاشرف والتدقيق في كامل الانشطة البترولية في المياه البحرية، وهي تبدأ بمهمة الاستطلاع عن الثروة فالاستكشاف والتطوير ومن ثم الانتاج. حتى اليوم، استكملنا مرحلة الاستطلاع وشملت عملية المسح الزلزالي الثلاثي البعد ما نسبته 80% من مساحة البلوكات البحرية. بدأنا مرحلة الاستكشاف مع توقيع العقدين في البلوكين 4 و9 مع تحالف الشركات الثلاث: الفرنسية توتال والابطالية ايني والروسية نوفاتك في كانون الثاني عام 2018. بموجب هذين العقدين الزمت الشركات حفر بئر استكشافية في البلوك رقم 4 واخرى في البلوك رقم 9. نفذنا في الاول في نيسان 2020 ولم تكتمل العملية في الثاني بسبب جائحة كورونا. علمتنا تجربة البلوك رقم 4 الكثير مما يخص النماذج الجيولوجية بفضل المعطيات والبيانات التي حصلنا عليها من داخل البئر. ثبت لدينا ان الموقع الذي اختير للحفر لا يوجد فيه تجمع للموارد البترولية، وستساعدنا هذه النتائج في تطوير المعرفة بنسبة نجاح اعلى عند قيامنا بحفر اي بئر.

■ ما هي نسبة النجاح في التعاطي مع ما هو مطلوب

الشركات الدولية المتخصصة، وبعدها ابدت حوالي 53 شركة استعدادها للمشاركة في دورة 2013 تقدمت 3 شركات منها عام 2017.

■ هل هناك تحديات خارجية ايضا؟

□ بالتأكيد، وهي تتصل بما يواجهه قطاع الطاقة العالمي. فما انتهت اليه المعاهدات الخاصة بالمتغيرات المناخية والحد من الانبعاثات السامة فرضت على الشركات الدولية معايير جديدة قاسية ترجمتها في استراتيجياتها الجديدة التي تعتمد على الطاقة النظيفة. لذلك تخطط الى الانتقال من الطاقة الاحفورية التي تعتمد على الفحم والنفط والغاز الى الطاقة المتجددة والنظيفة في مرحلة انتقالية قدرتها من 40 الى 50 سنة مقبلة. لذلك، يمكن للبنان ان يستفيد من هذا التحدي العالمي الجديد، فهذه المهلة الطويلة تشكل دفعا قويا لنا للبحث عن الموارد الغازية واستخراجها من المياه وستكون هذه الشركات مهيأة بصورة افضل للبحث في مناطق جديدة ونحن منها. علينا ان نظهر الجدية والمرونة في التعاطي مع هذه الفرص والافادة من الحاجة الى هذه الطاقة التي تسببت بها الازمات الدولية، التعاطي مع هذا الملف بعيداً من التجاذبات السياسية لما يشكله من رافعة للاقتصاد الوطني.

■ هل الوقت بات متاحاً للافادة من ثرواتنا النفطية بعد ازمة اوكرانيا؟

□ القرار اتخذ بالاعتماد العالمي على الغاز الطبيعي في مرحلة انتقالية تفصلنا عن الطاقة النظيفة والحد من مخاطر الانبعاثات المضرة بالبيئة العالمية. ما انتهت اليه ازمة اوكرانيا من نقص حاد في مادة الغاز ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل غير مسبوق وهو ما فرض معادلة عالمية جديدة بحثاً عن مصادر جديدة للطاقة. فالاولوية العالمية لتعزيز الامن الطاقوي للدول على حساب اي امر اخر يقود الى رصد استثمارات عملاقة وعلينا البحث عن حصة منها. ما علينا سوى اقتناص الفرصة التي قد لا تتكرر.

■ لماذا مددت وزارة الطاقة مهلة طلبات الاستكشاف حتى



عضو هيئة قطاع البترول المهندس وسام شباط.

نهاية العام الجاري؟ وهل ستتجاوب الشركات الدولية؟
□ عرضنا 5 بلوكات بحرية في دورة تراخيص عام 2013 وتلقينا عروضاً في البلوكين 4 و9 فحصرت اعمال الاستكشاف بهما وهو ما لم يتحقق كاملاً. اما الدورة الثانية التي اطلقت قبل فترة ومدد وزير الطاقة العمل بها حتى 15 كانون الاول المقبل عرضنا البلوكات الثمانية المتبقية كفرصة هي الاكبر حتى اليوم. فلبنان لم يكن يحتل الاولوية بالنسبة الى الشركات الكبرى، ولم تظهر حماساً كافياً للمشاركة، ومرد ذلك الى حجم المخاطر في بحرنا نتيجة النزاعات الحدودية وهو ما كنا نحتمسبه سبباً لترددهم. اما وقد تغيرت الظروف، فانطلاق عملية الترسيم تعيد الشركات الى حيث الفرص الامنة. اضافة الى هذه العوامل، تسببت الكورونا وانهايار اسعار النفط بعزوف الشركات عن المشاركة واصيبت بخسائر ضخمة، فتراجعت الاستثمارات في مختلف الانشطة البترولية، وبقيت محصورة بما تمت برمجته قبل عام 2020. قبل ان تستأنف الاعمال نهاية عام 2021 وارتفعت وتيرتها منتصف عام 2022. وما نراهن عليه اليوم النية في البحث عن مصادر اضافية، لذلك ما الذي يمنع في ان يكون بحر لبنان مسرحاً لمثل هذه الانشطة.